الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

10 يوليوز 2020

- **ملخص مداخلة السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج**

تمحورت مداخلة السيدة الوزيرة حول تقديم حصيلة العمل والإجراءات والتدابير المتخذةفي إطار مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، والتي من خلالها ذكرت بأهم محطات عمل اللجنة الوزارية، وما تم تحقيقه من أهداف على مستوى التجاوب مع انتظارات وتطلعات المغاربة المقيمين بالخارج، انطلاقا من تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة، مبرزة أن أهمية هذا العمل تجد مرجعيتها في توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل النهوض بأوضاع وشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، وأيضا المقتضيات الدستورية ذات الصلة، إلى جانب توجهات البرنامج الحكومي 2016-2021.

كما تطرقت السيدة الوزيرة للسياق العام المتعلق بجائحة كورونا المستجد وما يحيط بها من تداعيات على أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج، جراء تأثر العديد من الانشطة الاقتصادية والخدماتية بالجائحة، وهو ما فرض تعبئة شاملة من طرف مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية من أجل التجاوب مع المطالب الآنية والمستعجلة للمغاربة المقيمين بالخارج في ظل هذه الظرفية الاستثنائية والخاصة.

وفي هذا الإطار، عرضت السيدة الوزيرة حصيلة بأهم التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في إطار مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج في ظل تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19، والتي همت ثلاثة محاور رئيسية: **1/** الانصات والتواصل2/تقديم الخدمات3/ التنسيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية.

إلى جانب ذلك، تم التذكير بأهم مضامين مشروع مخطط عمل تم وضعه لمواكبة أوضاع المغاربة بالخارج في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، وذلك على المستوى الاجتماعي والاداري والاقتصادي.

- **التوصيات المنبثقة عن الاجتماع**

1. البدء في توفير نظام للحماية الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالدول التي لا تجمعها والمملكة المغربية اتفاقيات للتعاون في هذا المجال، عبر إحداث نظام خاص بالتقاعد بشكل اختياري وفق مقتضيات القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، على أن يتم في مرحلة ثانية توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الصحية.

2. العمل على وضع التدابير والاجراءات الخاصة بمواكبة حاجيات المغاربة المقيمين بالخارج عند عودتهم إلى أرض الوطن، وإحداث لجنة مختصة لهذه الغاية وفقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.13.731 الصادر بتاريخ 30 شتنبر 2013 بإحداث اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين الخارج، والذي تم تعديله وتتميمه بالمرسوم رقم 963-14-2 الصادر في 23 فبراير 2015.
3. إحداث فضاء رقمي موحد متعدد اللغات خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، يضم مختلف الروابط الإلكترونية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التي تقدم خدمات عن بعد للمرتفقين، وذلك بشراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ووكالة التنمية الرقمية (ADD).
4. إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج لتقرير تركيبي سنوي انطلاقا من التقارير السنوية للتتبع والتقييم التي تعدها القطاعات والمؤسسات المعنية حول الخدمات الموجهة عن بعد للمغاربة المقيمين بالخارج، ويعرض هذا التقرير التركيبي على اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بعد دارسته من طرف اللجنة التقنية المنبثقة عنها.
5. إحداث منصة خاصة لمواكبة وتعبئة المستثمرين والكفاءات من مغاربة العالم للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.
6. تتبع تنفيذ خلاصات الدراسة التي قام بها مجلس الجالية المغربية بالخارج حول مسألة التمييز ضد المغاربة المقيمين بالخارج في بلدان إقامتهم.